نواب المنتفك والقضية الفلسطينية (١٩٤٧ــ ١٩٥٨)

المدرس المساعد فاطمة فالح جاسم الخفاجي

ملخص البحث:

شــغلت القضية الفلســطينية للمدة (١٩٤٧ـ ١٩٥٨) مناقشـــات مجلس النواب العراقي وقد اهتم نواب المنتفك بشـكل جدي ، لان هذه ا لمدة التاريخية شهدت أحداثا مهمة وخطيرة بخصوص ها ، فقد اشتدت مناقشاتهم بعد قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ الذي تضمن حلها على أساس إنشاء دولة عربية وأخرى يهودية فيها ٠

وقد كانت آراء النواب متفقة على مناهضة تأسيس الكيان الصهيوني وعلى أهمية التضامن العربي لحل تلك القضية ، وتقديم المساعدات المالية والعسكرية إلى الشــعب الفلسطيني ٠

لقد أسهم نواب المنتفك بمشاركات واضحة ومواقف عدة تجاه ها وذلك عند إلقاء خطاب العرش وأيضا عند المناقشة حول الميزانية العامة ، علاوة على توجيه الأسئلة والاستفسارات للوزراء ، فضلا عن تقديم هم المقترحات وكل ذلك يصب في هدف واحد وهو إيجاد حلول عراقية للقضية الفلسطينية ٠

وعلى أية حال ، فعلى الرغم من التصريحات المستمرة والمت كررة والمناقشات المستفيضة من قبل نواب المنتفك من اجل إيجاد حلول لقضية فلسطين ، حلولا تـوضي العرب و تزيل عنهم الحيف الذي لحقهم ، فان جهودهم ذهبت إدراج الرياح ٠

Abstract

Served the Palestinian cause, for the period (1947-1958) Vice Al-Mintifig discussions seriously, because this era witnessed the historical events are important and serious on this issue. Have intensified their discussions after the partition resolution issued by the General Assembly of the United Nations on November 29, 1947, which included resolving the issue of Palestine on the basis of the establishment of an Arab state and the other Jewish.

The views of the House of Representatives agreed on the anti-Zionist entity and the importance of Arab solidarity to resolve this issue, and providing financial and military aid to the Palestinian people.

I registered deputies Al-Mintifig by clear and several positions on this issue and make a speech when the throne, and also when deliberating on the budget. In addition to directing questions and inquiries to the minister, as well as providing suggestions and all it's in one goal is to resolve the Palestinian issue.

In any case, despite repeated statements by continuous and extensive discussions by MPs Al-Mintifig to resolve the Palestine issue resolved to the satisfaction of Arabs and removes from them the injustice of their right, their efforts went unheeded

المقدمة

تعد القضية الفلسطينية من القضايا العربية المهمة التي أولاها مجلس النواب العراقي اهتماما كبيرا في مناقشاتهم ومنهم نواب المنتفك ، حيث جاء الإطار الزمني لهذا الموضوع محصورا بين عام

١٩٤٧ العام الذي أصدرت فيه هيأة الأمم المتحدة قرارها الجائر بتقسيم فلسطين وإقامة الدولة اليهودية فيها على حساب أصحاب الأرض وهم العرب ٠في حين كان عام ١٩٥٨ نهاية لموضوع البحث وهو العام الذي شهد نهاية الحكم الملكي[١] في العراق ٠

إذ شهدت هذه المرحلة التاريخية أحداثا مهمة وخطيرة بخصوص هذه القضية ،منها قرار تقسيم فلسطين بين العرب واليهود عام ١٩٤٧ وإنهاء بريطانيا لانتدابها على البلاد عام ١٩٤٨ الذي كان قد فرض على فلسط ين عام ١٩٢٠ مسلمة السلطة إلى اليهود ، ومن ثم قيام دولة إسرائيل ، لذلك قررت الدول العربية إرسال جيوشها إلى فلسطين لحماية الشعب الفلسطيني وأرضه من الاحتلال الإسرائيلي ، فجرت صدامات عنيفة بين الجانبين أدت إلى تشريد مئات الآلاف من العرب .

ولهذا كانت لنواب ا لمنتفك مناقشات مستفيضة داخل أروقة المجلس النيابي دارت معظمها حول إنقاذ فلسطين وتحرير أراضيها من الاستعمار والغزو الأجنبي ، إذ عدوها من بين القضايا ذات الأولوية ، كما استنكروا ونددوا بمواقف الدول الكبرى التي دعمت إسرائيل ٠

أولا: موقف نواب المنتفك من قرار تقسيم فلسطين (٢٩ تشرن الثاني عام ١٩٤٧):

قررت هيأة الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ تقسيم فلسطين بين العرب واليهود وتكوين دولتين منهما [٢] وعلى اثر ذلك أعلنت حكومة صالح جبر (٢٩ آذار عام ١٩٤٧ ـ ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٤٨) من خلال ما أوردته في خطاب العرش الذي القي عند إفتتاح مجلس الأمة في ١ كانون الأول عام ١٩٤٧ ، عن اهتمامها بالقضية الفلسطينية والذي جاء فيه : ((أن أهم ما يشغل بال العرب اليوم هو قضية فلسطين العزيزة أما وقد فوجئ العالم العربي بمأساة التقسيم الذي قررته أكثرية هيأة الأمم المتحدة بالرغم من الجهود العظيمة المتواصلة التي بذلها العرب في سبيل عدالة قضيتهم ، فللحكومة عازمة عزما أكيدا على المساهمة في إنقاذ ها من الأخطار المحدقة بها بكل ما لديها من الوسائل))[٣] .

وعليه استأثرت القضية الفلسطينية باهتمام النواب في المجلس النيابي العراقي ، بخاصة نواب المنتفك البالغ عددهم (١٢) نائبا[٤] الذين شاركوا زملائهم في المجلس بمشاعرهم الفياضة نحو هذا البلد العربي المغتصب ، واثنوا على نضال الشعب الفلسطيني [٥]٠ حيث تقدم (١٢) نائبا من بينهم ريسان ا لكاصد[٦] في جلسة المجلس المنعقدة في ١٨ كانون الأول عام ١٩٤٧ ، باستفسار طالبوا فيه حكومة صالح جبر أن توضح للمجلس الخطة العملية التي اتخذتها لإنقاذ فلسطين من خطر التقسيم وقد جاء فيه : ((٠٠٠تجتاز الأمة العربية مرحلة عصيبة تهدد حياتها وكيانها بأعظم الأخطار وعلى الأمة أن تختار أحد أمرين لا ثالث لهما فأما أن تتنازل عن حقوقها الطبيعية في

الحياة أو في تقرير مصيرها بنفسها وأما أن تثب وثبة كبرى مبادرة إلى البذل والمفاداة في سبيل حريتها وحقها في الكرامة ... وان أخطر المآسي المذكورة التي فوجئ بها العالم العربي هو ا لقرار الجائر الذي اتخذته أكثرية هيئة الأمم المتحدة بالموافقة على تقسيم فلسطين ...)) [٧].

ولأجل دعم فلسطين تقدمت الحكومة إلى مجلس النواب في الجلسة ذاتها بمرس ـوم لإضافة مبالغ إلى الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧ حول مسـاعدة فلسطين ، فقد أيد النائب زامل المناع[٨] المرسوم الذي احتـوى على مسـاعدة فلسطين ماليا ، وطلب من رئيس الوزراء وأعضاء وزارته أن يرسلوا هذه الأموال إلى المجاهدين هناك ، داعيا إلى ترك الكلام الذي لا فائدة منه و منبها إلى المخاطر المستقبلية للصهاينة على الأمة العربية ، وأضاف قائلا : ((... يجب علينا أن لا نصافح أولئك الذين جاؤا باليهود إلى فلسـطين تدريجيا حتى أصبحوا الآن يطالبون بتأسـيس حكومة لهم)) واعتبره أمرا " لا يمكن السـكوت علية بل يتطلب همة واس ـتعداد من اجل إنقاذ فلسطين ، مرددا في الختام ((بان الحياة بذلة هي أ دنى من الموت)) فقوبل كلامه بالتصفيق [٩] .يتضح من هذا إنه يدعو الحكومة إلى اتخاذ موقف فعال وحازم تجاه هذه القضية وعدم التعاون مع بريطانيا التي تساعد وتمول إسرائيل .

وأثناء مناقشة المجلس لجواب الرد على خطاب العرش في جلسته المنعقدة في ٣١ كانون الأول عام ١٩٤٧ ، وجه النائب موحان الخير الله [١٠] انتقادا إلى هيأة الأمم المتحدة لأنها تريد أن تأخذ حق الضعفاء على حد قوله ، كما أشار إلى وجوب شحذ الهمم والاستعداد للتضحية بالأنفس والأموال من اجل إنقاذ فلسطين ، معتبرا القضية الفلسطينية قضية العرب الكبرى .ونتيجة لانشغال رئيس الوزراء وأعضاء وزارتـه في أمور الدولة العراقيـة ، ومن اجل تركيز الأعمال وتوجيهها نحو فلسطين ، اقترح تعيين وزير بلا وزارة ليكون مختصا بمعالجة قضية فلسطين وأن يكون المرجع الوحيد للمراسلات مع الدول العربية والأجنبية[١١] .

وشـارك النائب طالب محمد علي [١٢] زملائه فيما تكلموا فيه وأشاروا إليه عن هذه القضية ، مطالبا كل رجل عراقي مسلم موحد أو عربي أن يعالج هذه القضية وأن يعيرها إهتمامه [١٣] .

ثانيا : مواقف نواب المنتفك من الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٨ :

على اثر قرار هيأة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود وقرار بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين الانسحاب منها بتاريخ ١٥ آيار عام ١٩٤٨ ، قررت الدول العربية استعمال القوه لإحباط التقسيم فأرسلت جيوشها إلى فلسطين ومن ضمنها الجيش العراقي . وقد أحرزت الجيوش العربية انتصارات رائعة في الأيام الأولى للمعركة وكادت تقضي على اليهود، ولما رأت

بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الاستعمارية الأخرى تقدم العرب في المعركة قرروا دفع مجلس الأمن لاتخاذ موقف من اجل إيقاف تقدمهم تنفيذا لما أعطوا لليهود من وعود ، ولهذا طالب مجلس الأمن بوقف القتال وإعلان الهدنة في ١١ حزيران عام ١٩٤٨ [١٤] .

استؤنف القتال ثانية في ٩ تموز عام ١٩٤٨ ، وأمام هذا فقد أعلن النائب موحان الخير الله عند مناقشة الميزانية العامة التي تقدمت بها حكومة مزاحم الباجه جي (٢٦ حزيران عام ١٩٤٨ ـ ٦ كانون الثاني عام ١٩٤٩) إلى المجلس النيابي في جلسته المنعقدة في ١٢ تموز عام ١٩٤٨ ، إن الشعب العراقي مستعد لتقبل أية ضريبة تفرض من اجل فلسطين ،واقترح على وزير المالية علي ممتاز[١٥] أن تكون هناك ضريبة مخصصة لفلسطين تنتهي بانتهاء قضيتها ، مؤكدا على ضرورة بذل الدماء والأموال من اجل الدفاع عن هذه القضية بقوله :((يجب علينا أن نضحي بأموالنا ورجالنا وشبابنا وبكل ما نملك في سبيل قضية فلسطين ويجب أن نكون دائما تحت تصرف الجيش العراقي المظفر ....))[١٦].

وفي الجلسة ذاتها ، أشار النائب عبد المجيد عباس[١٧] إلى ضرورة دعم فلسطين ماديا ، مبينا بان الكل مجمعون على تقديم كل التضحيات الممكنة [١٨] . وفي مداخلة أخرى للنائب ذاته في جلسة المجلس التي عقدت في ٢٨ أيلول عام ١٩٤٨ أوضح بان قضية فلسطين ليست قضية أشخاص معينين ولا قضية العراق وحدة وإنما هي قضية العرب اجمع يجب أن يخلص لها كل عربي ، وكل من يتساهل فيها يوصم بالخيانة والعار والخزي الأبدي ، مؤكدا بان الذي ينتظره المجلس والشعب والتأريخ بأجياله المتعاقبة من كل وزارة تتولى الحكم في هذا البلد أن تخدم هذه القضية بكل إخلاص وأمانة [١٩].

وعند انعقاد الجلسة الرابعة والعشرون لمجلس النواب في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٤٨ ، أعلن رئيس المجلس عبد العزيز القصاب[٢٠] عن ورود طلب من النائب محمد جواد حيدر [٢١] ورفاقه يتضمن عقد جلسة مشتركة لأعضاء مجلس الأمة (الأعيان والنواب) ليدلي رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي[٢٢] بما لدية من معلومات جديدة حول القضية الفلسطينية ، وهذا نصه : ((بما إن قضية فلسطين هي الشغل الشاغل للرأي العام ولكل من تهمه الخدمة الوطنية في هذه البلاد وبما إن فخامة رئيس الوزراء قد عاد من سفرة مهمة تتعلق بهذه القضية الحيوية التي يحرص العراقيون حكومة وشعبا على نجاحها وبما إن الجميع متلهفون لمعرفة آخر التطورات والجهود التي تبذلها الدول العربية ومن بينها العراق خاصة في سبيل هذه القضية . فأننا نرجو أن يتفضل فخامة رئيس الوزراء بالموافقة على عقد جلسة مشتركة من أعضاء مجلسي النواب والأعيان للإدلاء بما لديه

من المعلومات القيمة حول هذا الموضوع وتبيان الطرق والإجراءات الجديدة التي تم الاتفاق عليها لمعالجة الموقف)). وقد تم إحالة هذا الطلب إلى رئيس الوزراء الذي رد عليه آنذاك بالموافقة على عقد جلسة مشتركة وحدد الأربعاء الموافق ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٤٨ موعدا لانعقادها [٢٣] .

فعقدت الجلسة المطلوبة بالتاريخ المذكور وحدثت مناقشات مطولة بين اتهامات ومدافعات ولم تنته الجلسة إلا بعد اتخاذ قرار جماعي تقدم به (١٦) عضوا من بينهم نائبا المنتفك عبد المجيد عباس ومحمد جواد حيدر ، والذي وافق عليه الأعيان والنواب معا في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٤٨ وهذا نص القرار : رئاسة مجلس الأمة ((بناء على المذاكرات التي جرت ، نقترح أن يتخذ مجلس الأمة قرارا بتوجيه الحكومة بالقيام فورا بما يقتضي لتنفيذ الأمور التالية [٢٤] :

أولا :وضع خطط عسكرية عربية موحدة للدفاع عن فلسطين ، يوضح فيها لكل جيش من الجيوش العربية واجباته واهدافة .

ثانيا : وضع خطة سياسية عربية موحدة ، مقرونة بتأييد صريح قطعي من ذوي الحل والعقد والمسؤولين في الدول العربية ، تعين بصراحة ووضوح ، الأعمال الحاسمة التي ينبغي القيام بها للقضاء على أية محاولة لتكوين دولة يهودية في فلسطين ، ومن ضمن ذلك الخطة التي يجب إتباعها لمقاومة أي قرار تتخذه هيأة الأمم المتحدة ، لتكوين دولة يهودية في فلسطين .

ثالثاً : أن تستهدف الخطط الواردة في المادتين ا و ٢ في أعلاه العمل السريع بجميع الوسائل العسكرية والسياسية ، لتطهير أراضي فلسطين من العصابات اليهودية ، ومن ضمنها مدينة القدس بكاملها ، وذلك لخطورة أهميتها من النواحي العسكرية ، والسياسية ، والدينية)).

ثالثا : آراء ومقترحات نواب المنتفك تجاه مسألة ضم الأردن للضفة الغربية (١٩٤٨–١٩٥١) :

عندما اقترحت الحكومة المصرية تكوين حكومة فلسطينية تشمل قطاع غزة والضفة الغربية ، يكون مقرها غزة وتسمى (حكومة عموم فلسطين) التي تأسست فعلا في ٢٣ أيلول عام ١٩٤٨. عارض ملك الأردن بشدة تأسيس هذه الحكومة وهدد باتخاذ أقصى الإجراءات التي من شأنها إحباط هذه الفكرة، وترجع معارضة حكومة الأردن لقيام حكومة عموم فلسطين إلى رغبتها في ضم القسم العربي من فلسطين إليها[٢٥].

وفي الأول من كانون الأول عام ١٩٤٨ عقد مؤتمر أريحا برعاية الحكومة الأردنية لضم القسم العربي من فلسطين (الضفة الغربية) إلى المملكة الأردنية الهاشمية ، حيث أصدر المؤتمر عدة قرارات[٢٦] منها إعلان وحدة فلسطين والأردن بقيادة الملك عبد الله [٢٧] ، وقرر إبلاغ جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة بذلك . وقد أثارت هذه القرارات عاصفة من الاستياء في جميع

البلدان العربية ، وطالبت بعض الحكومات ا لعربية بإقصاء الأردن من عضوية جامعة الدول العربية[٢٨] .

وفي ١٧ كانون الأول عام ١٩٤٨ أصدرت وزارة مزاحم الباجه جي بيانا أعلن ت فيه ((إنها ستواصل جهودها لإزالة عوامل الشقاق والخلاف بين بعض الجهات العربية والسعي لتقريب وجهات النظر بينها للوحدة الشاملة ودرءاً لتصدعها))[٢٩]. وفي السياق ذاته تحدث النائب موحان الخير الله في ١٩ كانون الأول عام ١٩٤٨ مبتدئا حديثه بتوجيه انتقاداته إلى العراق وجميع الشعوب العربية وقتئذ ، لتقصيرها إزاء هذه القضية بقوله : ((إن قضية فلسطين تردت من سيء إلى أسوء وإننا أردنا أن نؤرخ شيئا عن عمل الجيل الحاضر لقضية فلسطين لأجل أن يقرأه الجيل المقبل فإننا يجب أن نسجل صفحات سوداء وقد سجلنا ذلا وعارا وان هذا الذل وهذا العار لا يمحيها إلا الدم)). وفي الوقت نفسه ذكر بعض الركائز التي يمكن الاستناد عليها لإنقاذ فلسطين وهي ال رأي والتفكير والسيف ، ومن جانب آخر طالب العرب كافة والجامعة العربية توحيد الكلمة والتضحية في سبيل فلسطين [٣٠].

في حين عبر النائب محمد جواد حيدر في ٢٨ كانون الأول من العام نفسه عن شديد أسفه لتلك الحملات العنيفة التي شنت على عاهل المملكة الأردنية الهاشم ية الملك عبد الله وذلك على اثر مقررات مؤتمر أريحا ، ودعا إلى نبذ الخلافات والى التضامن العربي والوحدة من أجل الوقوف ضد إسرائيل لأن ذلك أضمن وأنفع لنجاح قضايا العرب [٣١] . يتضح من كلام النائب أنه يؤكد على أهمية التعاون والتفاهم بين العرب ونبذ الخلاف إدراكا منه أن التباعد يزيد محنة فلسطين .

وفي تصريح لرئيس الوزراء في جلسة المجلس التي عقدت في ٣٠ كانون الأول من العام ذاته ، أوضح فيه ((أن الحكومة العراقية لا تعترف بمؤتمر أريحا ولا بأي قرار أصدره سابقاً أو لاحقاً ، فالحكومة العراقية سياستها منسجمة مع س ياسة الجامعة العربية ، ولا يمكن لها أن تشذ في وقت من الأوقات عن مقررات الجامعة المذكورة))[٣٢].

وفي ٣١ كانون الأول عام ١٩٤٨ قامت مظاهرات في بغداد ومدن العراق الأخرى مطالبة بنجدة الجيش المصري في الفالوجة الفلسطينية الذي انفرد بمقاتلة اليهود ، وقد تسببت في وقوع صدامات واسعة بين الشرطة والمتظاهرين ، جرح فيها أكثر من مائتي متظاهر ، وأعتقل نحو عشرين منهم . وعلى أثر ذلك تألف وفد من النواب قابل كلاً من الوصي عبد الإله (٣٣) ورئيس الوزراء مزاحم الباجه جي حول هذه القضية ، ثم رفع مذكرة تفصيلية إلى مز احم الباجه جي في ٣ كانون الثاني عام ١٩٤٩ مذيلة بتوقيع خمسة وعشرين نائباً من بينهم نائب المنتفك ريسان الكاصد ،

وأهم ما جاء فيها : ((أن تطور الموقف السريع في فلسطين والوضع الحرج الذي تجتازه القضية في هذه الأيام سواء من الناحية العسكرية أو السياسية ، دفعنا إلى الاجتماع والمداولة في هذه الأمور التي تمس الكيان العربي بوجه عام ، ويرتكز على كيان العراق ومستقبلة . أن العراق انقضت علية سنوات طويلة وهو يبذل في الدفاع عن فلسطين جهوداً جبارة ، وضحى شعبه في سبيلها تضحيات مادية جسيمة ،و لذا نشعر أن قضية فلسطين وقد بلغت مرحلتها الحاسمة ، فأما أن نخسر الحرب فتضيع فلسطين وتنكب الأمة العربية بكرامتها وكيانها ، وأما أن نفوز بكسب القضية فوزاً مبيناً ...))[٣٤] .

كما طالبت المذكرة حكومة الباجه جي بانتهاج سياسة عملية لمعالجة محنة فلسطين ، وذلك بمبادرتها فوراً إلى نجدة فلسطين بالإيعاز إلى الجيش العراقي بأن يتعاون مع الجيش المصري في اشتباكه آنذاك مع القوات الإسرائيلية ، كما اقترح النواب في مذكرتهم هذه عدداً من الأساليب التي عدوها في حينه خطة لإنقاذ فلسطين ، ومنها حرمان الدول التي تعاضد إسرائيل من النفط واتخاذ موقف ينذرها بأنها لن تستطيع أن تحتفظ بصداقة العرب أو تحالفهم إذا أصرّت على هذه السياسة . وفي الختام اعتبر النواب مذكرتهم هذه من ((باب الواجب النيابي والوطني لتبليغ الحكومة حتى تقوم بواجباتها المستعجلة تجاه هذه الأخطار المحدقة بالأمة العربية))[٣٥].

ومهما يكن من أمر ، فأن حكومة الباجه جي وجدت نفسها في موقف لا تقوى عليه بسبب عجزها عن الوقوف أمام هذه المطاليب ، فاضطرت إلى تقديم استقالتها ، وحلت محلها حكومة نوري السعيد العاشرة (٦كانون الثاني عام ١٩٤٩ – ١٠ كانون الأول عام ١٩٤٩) والتي أعلنت عند تشكيلها بأنها جاءت((لتنفيذ قرارات النواب بخصوص اتخاذ تدابير فعالّه في فلسطين))[٣٦] .

وفي جلسة مجلس النواب الحادية عشر المنعقدة في ١٠ شباط عام ١٩٤٩ تقدم النائب عبد المجيد عباس باقتراح إلى المجلس يتضمن تأليف لجنة برلمانية تضم عدداً من أعضاء المجلس للتحقيق في قضية فلسطين ، وكان الغرض من تأليف هذه اللجنة إظهار أوجه نشاط العراق في هذا المضمار ، وبيان الخدمات التي أسداها العراق في سبيل فلسطين ، والأخطاء التي ارتكبت من جراء الدخول في الحرب لإنقاذها [٣٧].وقد عارض نائبا الموصل عبد الجبار الجر مود ومحمد حديد هذا الاقتراح لأنهما توقعا تحيزاً في تنفيذه والتغطية على الأخطاء التي أدت إلى ما وصلت إليه الحالة في فلسطين[٣٨] . بينما أيد هذا الاقتراح عبد الرزاق الظاهر (نائب بغداد) ورحب به مؤكداً ضرورة الأخذ به من أجل كشف الحقائق ، وأضاف قائلاً :((... واني لا أرى أن اقتراحاً بتشكيل لجنة برلمانية تحقق في قضية فلسطين خطيرة كهذه يستوجب هذه المعارضة فينبغي أن لا يرفض . أن

قضية مهمة وخطيرة من حق المجلس أن يطلع عليها ومن حقه أن يحقق فيها ويعرف المقصرين سواء كانوا حاضرين أم غير حاضرين)) . وعند التصويت على هذا الاقتراح تمت الموافقة عليه[٣٩].

وعند المذاكرة حول قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩ المالية في ٢٨ نيسان عام ١٩٤٩ ، تحدث النائب موحان الخير الله وذكر بأن العراق ورجاله لم ينسوا يوماً قضية فلسطين حتى في أحرج الأوقات والأزمات حتى إنهم عندما كانت تجري دماؤهم على الأرض لنيل استقلالهم لم ينسوا هذه القضية بل جعلوا استقلالهم مقروناً باستقلال العراق [٤٠] .

وعند مناقشة المجلس لجواب الرد على خطاب العرش في جلسته المنعقدة في ٢٨ كانون الأول عام ١٩٥٠ أوضح النائب محمد جواد الخطيب [٤١] بان خطر إسرائيل يهدد البلاد العربية ولازالت مشكلة اللاجئين[٤٢] تتطلب حلولا سريعة كاملة تؤمن لهم حياة كريمة وتسترد حقوقهم المهضومة[٤٣].

رابعاً:دور نواب المنتفك في مجلس النواب العراقي تجاه القضية الفلسطينية (١٩٥١-١٩٥٨) :

أثيرت قضية فلسطين في خطاب العرش الذي ألقاه الأمير زيد[٤٤] نائب الوصي في الأول من كانون الأول عام ١٩٥١ ومما جاء فيه ((أن الحكومة ساعية بالتآزر مع الدول العربية لحل قضية فلسطين حلاً عادلاً وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بإعادة اللاجئين إلى ديارهم وإنهاء سياسة التسويف والمماطلات التي نفذ صبر الأمة العربية من جرائها)) [٤٥] .

وعندما ناقش المجلس جواب الرد على خطاب العرش في جلسته المنعقدة في الأول من آذار عام ١٩٥٢ ، تساءل النائب رفيق السيد عيسى [٤٦] عن الخطوات التي اتخذتها حكومة نوري السعيد الحادية عشر (١٥ أيلول عام ١٩٥٠-١٠ تموز عام١٩٥٢) للاشتراك مع الدول العربية لحل قضية فلسطين حلاً عادلاً يضمن مصلحة العرب و لاسيما مصلحة اللاجئين البؤساء على حد تعبير النائب [٤٧] .

وأثناء المذاكرة حول لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٥ المالية التي تقدمت بها حكومة نوري السعيد الثانية عشر (٣ آب عام ١٩٥٤ - ١٧ كانون الأول عام ١٩٥٥) في جلسة المجلس المنعقدة في الأول من كانون الثاني عام ١٩٥٥ ، تحدث حسن عبد الرحمن (نائب البصرة) وذكر بأن الحياد هو الموقف السليم الذي يجب أن تقفه البلاد العربية لأن أرض فلسطين لازالت مخضبة بالدماء ، واصفاً مساعي رئيس الوزراء لإيجاد تفاهم ودي مع الدول المجاورة (الحياد) بأنه ((مسعى نبيل القصد))[٤٨].

وفي مداخلة للنائب توفيق الفكيكي [٤٩] في ٣ كانون الثاني عام ١٩٥٥ ، بين بان الحياد إذا لم يكن مرهوب الجانب أي إن لم يكن مسلحاً فلا قيمة له لان الأقوياء لا يحترمون الهزيل حسب تعبير

النائب ، متسائلاً ((كيف يمكن أن يكون الحياد لأمة أو لأي بلد عربي في هذا العصر عصر المخترعات ... نعم قد يمكن القول بسلامة هذه الفكرة متى ما ملكنا المعامل اللازمة لصنع القنبلة الذرية وهذا لم يتيسر بعد للبلاد العربية فكيف يمكن المناداة بم لازمة الحياد ؟)) مردداً بيت الشعر القائل :

ومن لم يذد عن حوضه بسلاحه *** يهدم ومن لا يتقي الشتم يشتم**

مضيفاً بأن من يدعو للحياد إنما يدعو إلى موت العرب الرخيص الذليل ، ووصف الحياد بأن.ه ((خرافة)) [٥٠] .

وعند المذاكرة حول ميثاق التعاون المشترك بين العراق وتركيا [٥١] في جلسة المجلس المنعقدة في ٦ شباط عام ١٩٥٥ ، تحدث النائب عبد الغني الدللي [٥٢] وذكر بأن إذاعة (صوت العرب) قالت أن العراق يريد أن يصافح إس رائيل عن طريق أتفاق مع ترك يا ، موضحاً بأن هذه تهمة خطيرة فيها تجني على العراق علاوة على إنها مخالفة في الواقع لتاريخ العراق في مجال العمل العربي ، مؤكداً ومستشهداً بالكلمة المهمة التي قالها رئيس الوزراء في خطابه في هذه الجلسة ((أن العراق عربي قبل الجامعة العربية وأن العراق لا يمكن أن يتخلى عن واجبه في مع اضدة العرب)) ، فقوبل كلامه بالتصفيق[٥٣] .

وفي ٧ كانون الثاني عام ١٩٥٦ تقدمت حكومة نوري السعيد الثالثة عشر (١٧ كانون الأول عام١٩٥٥ – ٢٠ حزيران عام ١٩٥٧) إلى مجلس النواب بلائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٦ المالية ، فقد أستغل نواب المنتفك هذه الف رصة للحديث عن قضية فلسطين ، حيث أشاد النائب توفيق الفكيكي بالخطاب الذي أدلى به رئيس الوزراء ، موضحاً بأن المغرضين وأصحاب النفوس المريضة يتهمون العراق وساسته بالانكماش والعزلة عن القضايا العربية والقومية ، وهذا ما يتنافى مع ما أثبته التاريخ العربي الحديث ، لقد كان العراق سباقاً في المجالات القومية وجاهد منذ العهد العثماني إلى هذا اليوم بما يرفع رأس العرب وبما يضمن حقوقهم وأنه في جميع المناسبات والظروف قد ضحى ما ضحى من دمائه وثرواته .كما عبر عن استغرابه عندما طولبت دوله إسلامية عربية أن تهدد الولايات المتحدة الأمريكية بقطع النفط يكون الجواب أن الشرع والدين الإسلامي يحرم نقض العهود والمواثيق، ولكن تفريق العرب وضياع فلسطين مباح في الشريعة الإسلامية حسب منطقهم [٥٤].

كما وجه النائب ذاته في مداخلته في الجلسة السادسة عشر المنعقدة في ١٧ نيسان عام ١٩٥٧ سؤالاً إلى وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان [٥٥] حول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لسنة

١٩٤٧ لحل قضية فلسطين ، وكان بالصيغة الآتية : ((أن التصريحات الرسمية الصادرة بعد اجتماعي طهران وبغداد للدول الإسلامية في ميثاق بغداد قد أيدت الإيصاء لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٧ لحل قضية فلسطين وكانت الحكومة العراقية قد انفردت بتصريحها المنشور بضرورة إزالة إسرائيل من الوجود نهائياً . غير إن البيان المشترك للدول المشار إليها والصادر أخيراً عن اجتماع أنقرة قد اكتفى بالايصاء بضمان حقوق العرب المشروعة فقط . فمن أجل هذا النقض والإبرام أرجو تنوير المجلس الكريم عن مدار الحقوق المشروعة للعرب وهل تراجعت الحكومة عن تمسكها بتنفيذ قرارات هيأة الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٧ أم لازالت متمسكة بإزالة إسرائيل عن عالم الوجود ؟))[٥٦] . فأجاب وزير الخارجية على سؤال النائب موضحاً بأ نه ليس هناك أي تناقض أو تراجع في سياسة الحكومة العراقية الواضحة تجاه قضية فلسطين[٥٧].

وأثناء المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨ في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٥٨ ، أسهب النائب عبد المجيد محمود (٥٨) في الحديث عن الاعتداءات المتكررة التي وق عت على العرب من قبل إسرائيل ، منتقداً سياسة الدول الغربية لدعمها إسرائيل بقوله :((أن الدول الكبيرة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية قامت لقاء هذه الاعتداءات بمساعدات مالية لإسرائيل ... ونحن نؤمن أنه لولا الغرب لما بقيت إسرائيل وكلما مد الغرب يد المساعدة إلى إسرائيل فإننا نعتبر ذلك طعنة في جسم الأمة العربية فليفهم الغرب إننا نكافح الاستعمار بشتى صورة وأشكاله سواء في فلسطين أو في الجزائر أو في غيرهما ... فإذا لم يفهم الغرب هذا فأن العرب سوف يتسلحون بأي سلاح ضد الاستعمار))[٥٩]. وعلى أية حال، فعلى الرغم من التصريحات المستمرة والمتكررة والمناقشات المستفيضة من قبل نواب المنتفك من أج ل إيجاد حلول عراقية لقضية فلسطين حلولا ترضي العرب وتزيل عنهم الحيف الذي لحقهم ، فأن جهودهم ذهبت أدراج الرياح ، ويعود ذلك إلى الخلاف بين الدول العربية ، لأن القضاء على إسرائيل لا يتم إلا بالوحدة العربية وجمع الكلمة .

الخاتمة

تصدى هذا البحث لمناقشة موضوع القضية الفلسطينية من وجهة مجلس النواب العراقي وبالتحديد نواب المنتفك ، حيث طالبوا بإنقاذ فلسطين من خطر التقسيم والوقوف بوجه القرار الجائر الذي اتخذته هيأة الأمم المتحدة و وتقد يم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني ، مؤكدين على ضرورة بذل الدماء والأموال من أجل الدفاع عن هذه القضية التي إعتبروها قضية العرب الكبرى . ودعا بعض نواب المنتفك إلى اتخاذ إجراءات عسكرية موحدة للدفاع عن فلســـــطين ، مطالبين الحكومة بإرسال الجيش العراقي لمساندة الفلسطينيين والقضاء على أية محاولة لتكوين دولة لليهود ،

وتطهير أراضيهم من العصابات الصهيونية . كما نددوا بمواقف الدول الكبرى التي تساعد وتدعم إسرائيل ، ومنبهين إلى خطر المؤامرات الاستعمارية التي تحاك ضد العرب .

إضافة إلى ذ لك توجيه الانتقادات إلى الحكومات العراقية والدول العربية لتقصيرها إزاء هذه القضية ، إذ أكدوا على بذل الجهود لتعزيز التعاون العربي والدعوة إلى تماسك الأمة العربية من اجل إنقاذ فلسطين من محنتها ومجابهة الخطر الإسرائيلي . بينما طالب البعض الآخر باتخاذ النفط سلاحاً في المعركة عن طريق حرمان الدول التي تعاضد اسرائيل من النفط في حالة إصرارها على هذه السياسة .

وبهذا فقد تجلى دور نواب المنتفك من خلال طروحاتهم ومساهماتهم ومطالباتهم برفع الحيف عن الشعب الفلسطيني ، بل مارس البعض منهم النقد الشديد لسياسة الحكومة الخارجية وإجبارها على أن تقف الموقف الحازم من قضية العرب . فكانت لهم مشـاركات واضحة ومواقف عدة تجاه هذه القضية وذلك عند إلقاء خطاب العرش وأيضاً عند المذاكرة حول الميزانية العامة ، علاوة على توجيه الأسئلة والاستفسارات للوزراء ، فضلاً عن تقديم الاقتراحات ، وكل ذلك يصب في هدف واحد وهو إيجاد حلول للقضية الفلسطينية .

هوامش البحث ومصادره

(١) بدا الحكم الملكي في العراق في ٢٣ آب عام ١٩٢١ بتتويج الأمير فيصل ملكا عليه واستمر حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .للتفاصيل ، ينظر : مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، نقله مع المؤلف إلى العربية فيصل نجم الدين الاطرقجي ، بغداد ، ١٩٤٦، ص١٠ ؛ وميض جمال عمر نظمي وآخرون ، التطور السياسي المعاصر في العراق ، جامعة بغداد ، د . ت ، ص١٤٧ـ ٣٣١ .

(٢) تضمن قرار التقسيم الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين ، وإعلان استقلال البلاد مع تقسيمها سياسيا إلى دولتين منفصلتين تماما على أن تبلغ مساحة الدولة اليهودية ٥٥% من مساحة فلسطين وتضم الجليل والنقب ومعظم الس ـهل الساحلي ،وما تبقى من فلسطين تقوم فيه دولة عربية .للتفاصيل، ينظر : عبد العزيز محمد سرحان ، الدولة الفلسطينية دراسة في قرارات الأمم المتحدة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص٢٧ ـ ٤٤ .

(٣) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الأولى المشتركة لمجلس الأمة في ١ كانون الأول ١٩٤٧، ص١ .

(٤) للتفاصيل عن أسماء نواب المنتفك والدورات التي يشغلها كلا منهم ، ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط٧ ، ج١٠ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٣٠٤ ـ ٣١٤ .

(٥) سرار عبد الكريم فندي الدوسكي ، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥ــ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٧، ص١٩٩ .

(٦) ريسان الكاصد : ولد عام ١٨٩٧، ينتمي إلى عشيرة حجام استلم رئاسة العشيرة بعد مقتل والده كاصد عام ١٩٢٥ ، وكان احد قادة ا نتفاضة عام ١٩٣٥ العشائرية ، أصبح نائبا عن لواء المنتفك في مجلس النواب ٠ينظر: فاطمة فالح جاسم الخفاجي ، دور نواب لواء المنتفك في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ ـ١٩٤٥ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ،٢٠٠٩،ص٥٣ ٠

(٧) النواب الذين وجهوا الاستفسار فضلا عن ريسان الكاصد هم كل من : نواب بغداد نصرة الفارسي وذيبان الغبان ومحمد رضا الشبيبي وجعفر حمندي وغازي كريم وعبد العزيز جميل وجاسم مخلص وعبد الرزاق الشيخلي ونائب الموصل نجيب الصائغ ونائب الحلة عبد الهادي صالح ونائب الديوانية أرك ان العبادي ٠ينظر: محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة (٤و٣) في ١٨ كانون الأول ١٩٤٧ ، ص١٢ ٠

(٨) هو الشيخ زامل المناع رئيس الأجود من قبائل المنتفك ، ولد عام ١٨٨٣، أصبح نائبا عن لواء المنتفك في المجلس التأسيسي العراقي عام ١٩٢٤ ، انتخب نائبا عن اللواء المذكور في مجلس النواب العراقي في الأعوام ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، توفي في الناصرية عام ١٩٥٢ ٠مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢، لندن ، ٢٠٠٤ ، ص٣٣٣ ٠

(٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة (٤و٣) في ١٨ كانون الأول ١٩٤٧، ص٣١ ٠

(١٠) موحان الخير الله : وهو شيخ عشيرة الشويلات ، ولد في مدينة الرفاعي عام ١٩٠٠ ، أصبح عضوا في المجلس التأسيسي العراقي نائبا عن لواء المنتفك عام ١٩٢٤ واستقال منه ، انتخب في المجلس النيابي نائبا عن اللواء المذكور في دورات متعددة ٠ينظر: ثامر عبد الحسن العامري ، موسوعة القبائل العراقية ، ج ١، بغداد ، ١٩٩٨، ص٢٨٥ ٠

(١١) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة (٥) في ٣١ كانون الأول ١٩٤٧ ، ص٤٣ ٠

(١٢) طالب محمد علي : من وجهاء سوق الشيوخ وتجارها ، انتخب نائبا عن لواء المنتفك في مجلس النواب العراقي في دورات متعددة ، توفي عام ١٩٦١ ٠ ينظر : مير بصري ، المصدر السابق ، ص٣٨٧ ٠

(١٣) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة (٥) في ٣١ كانون الأول ١٩٤٧ ، ص٦٤ ٠

(١٤) محمد علي علوبة ، فلسطين وجاراتها أسباب ونتائج ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص١٤٤؛ توفيق سلطان اليوزبكي وآخرون ، دراسات في الوطن العربي ، الحركات الثورية والسياسية ،ط ٤ ، الموصل ، ١٩٧٥ ، ص٢٤٦ ـ ٢٥٢ ؛ يوسف كعوش ، الدروس المستفادة من الحروب العربية ـ الإسرائيلية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٦ ، عمان ، ١٩٨٧ ، ص٢٢ ـ ٢٤.

(١٥) علي ممتاز : ولد في بغداد عام ١٩٠١ ، انتخب نائبا عن لواء الديوانية عام ١٩٤١ ، وجدد انتخابه نائبا عن لواء بغداد ١٩٤٣ ــ ١٩٤٦، أصبح وزيرا للمواصلات والأشغال عام ١٩٤٦، ووزيرا للمالية عام ١٩٤٨ ولعدة مرات ، توفي في بغداد في ٦ تشرين الأول ١٩٩٠ ٠ ينظر: مير بصري ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ ـ ١٠٥ ٠

(١٦) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (٧) في ١٢ تموز ١٩٤٨ ،ص٨٣ ٠

(١٧) عبد المجيد عباس : ولد في قلعة سكر في الناصرية عام ١٩١٠، حاصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة شيكاغو في أمريكا عام ١٩٣٦ ، انتخب نائبا عن لواء المنتفك في مجلس النواب ثلاث دورات ٠علي صالح الكعبي ، دراسات تاريخية عن العشائر والأعلام العراقية ، ج١ ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٢٥٨ ٠

(١٨) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (٧) في ١٢ تموز ١٩٤٨ ، ص٨٣ ٠

(١٩) المصدر نفسه ، الجلسة (١٣) في ٢٨ أيلول ١٩٤٨ ، ص١٧٣ ٠

(٢٠) عبد العزيز القصاب : ولد في بغداد عام ١٨٨٨ ،عين وزيرا للداخلية (١٩٢٨ ـ١٩٢٩) ووزيرا للري والزراعة ١٩٢٩ ، ثم وزيرا للعدلية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ ، انتخب نائبا عن بغداد في مجلس النواب العراقي ١٩٢٨ ، ١٩٣٥ ، اختير رئيسا لمجلس النواب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ، توفي عام ١٩٦٥ ٠حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ،ج٣، بغداد ،١٩٩٨،ص١٥٤ ٠

(٢١) محمد جواد حيدر : ولد في مدينة سـوق الشـيوخ عـام ١٩١٧ ، وهو من عائلة دينية معروفة ، انتخب نائبا عن لواء المنتفك في المجلـس النيابي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤، ١٩٥٨ ٠ينظر : جميل حيدر ، مختصر تاريخ آل حيدر ، كتاب مخطوط غير منشور محفوظ لدى عائلة جميل حيدر ، ص١١٦ ٠

(٢٢) مزاحم الباجه جي : ولد عام ١٨٩٠ ، انتخب نائبا عن الحلة في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ ،أصبح رئيسا للوزراء عام ١٩٤٨ ، توفي في جنيف عام ١٩٨٢ ٠للتفاصيل ، ينظر : عدنان الباجه جي ، مزاحم الباجه جي ، سيرة سياسية ، مركز الوثائق والدراسات ، لندن ،١٩٨٩ ٠

(٢٣) النواب الذين قدموا الطلب فضلا عن محمد جواد حيدر هم : عبد المجيد عباس نائب المنتفك ونائبا الموصل عبد الله القصير ومتي سـرسم ونائب الحلة جعفر القزويني ونائب كربلاء صالح بحر العلوم ونائبا ديالى عز الدين النقيب وجميل الاورفه لي ونائب بغداد رش ـدي الجلبي ونائب العمارة فرحان العرس ونائب الديوانية عثمان ش مران الصكب ونائب البصرة احمد العامر ٠محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخا بية الثانية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (٢٤) في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٤٨، ص٢٩٨ـ٢٩٩ ٠

(٢٤) الأعضاء الذين اتخذوا هذه القرارات فضلا عن عبد المجيد عبا س ومحمد جواد حيدر هم : حامد النقيب وعبد المهدي وجعفر مكوطر وسعد عمر ومهدي السيد نو ر وجميل الاورفه لي وعبد الله الدملوجي وغازي العلي وصديق ميزان وبهاء الدين نور ي ومتي س ـرسم وخضر احمد وفرحان العرس وعلي رفيق ٠ ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط٧،ج٨، بغداد ،١٩٨٨، ص٣٨ـ٣٩ ؛ جهاد مجيد محي الدين ، العراق والسياسة العربية (١٩٤١ـ ١٩٥٨) ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨١ ، ص١٥٧ـ ١٥٨ ٠

(٢٥) للتفاصيل ، ينظر: يزيد يوسف صايغ ، الأردن والفلسطينيون دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي ، د٠م ، د ٠ت ؛ مهند عبد العزيز عطية الشبيب ، سياسة الأردن تجاه منظمة التحرير الفـلسطينية ١٩٦٤ .١٩٧١ دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩، ص٢٣ ٠

(٢٦) للتفاصيل عن قررات مؤتمر أريحا ، ينظر : سعد سعدي ، معجم الشرق الأوسط ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٣٧٩ .

(٢٧) الملك عبد الله : وهو عبد الله بن الحسين ، ولد بمكة عام ١٨٨٢ ، ولى حكم الأردن ، نصب أميرا على شرق الأردن عام ١٩١٩ .قاد جيشه في حرب فلسطين عقب تقسيمها عام ١٩٤٨ . اتخذ لقب ملك المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٦ ، واغتيل عام ١٩٥١ .ينظر : محمد شفيق غربال ، الموسوعة العربية الميسرة ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٢١٩٧ .

(٢٨) إسماعيل احمد ياغي ، العلاقات العراقية الأردنية ١٩٤١-١٩٥٨ ، المؤرخ العربي ، العدد ٣٧ ، السنة الرابعة عشرة ،١٩٨٨ ،ص٧٤ .

(٢٩) جهاد مجيد محي الدين، المصدر السابق ، ص١٥٧ ؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨ ، ص٣٨ .

(٣٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الا نتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (٥) في ١٩ كانون الأول ١٩٤٨ ، ص٦٦ .

(٣١) المصدر نفسه ، الجلسة (٨) في ٢٨ كانون الأول عام ١٩٤٨ ، ص١٢٦ .

(٣٢) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج٨ ،ص٣٨ ؛ ممدوح الروسان ،العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١-١٩٥٨، بيروت ،١٩٧٩، ص٢٨٠ .

(٣٣) عبد الإله : وهو عبد الإله بن علي بن الشريف حسين ، ولد في الطائف في ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩١٣ ، اختير على إثر مصرع الملك غازي الأول وصيا على الملك فيصل الثاني في ٤ نيسان ١٩٣٩و واستمر وصيا على العرش لغاية ٢ أيار عام ١٩٥٣ .للتفاصيل ، ينظر: سليمان التكريتي ، الوصي عبد الإله بن علي يبحث عن عرش ١٩٣٩ ـ ١٩٥٣ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ،١٩٨٩ .

(٣٤) عدنان سامي نذير ، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥ -١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، لكلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ ، ص٤٨٨ ؛ عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص٥٣-٥٥ .

(٣٥) المصدر نفسه .

(٣٦) عدنان سامي نذير ، المصدر السابق ، ص٤٨٨ .

(٣٧) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (١١) في ١٠ شباط ١٩٤٩ ، ص١٥٥- ١٥٧؛ عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق،ج٨ ، ص١٢٦ .

(٣٨) عدنان سامي نذير ، المصدر السابق ، ص٤٨٩ .

(٣٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة (١٢) في ١٢ شباط ١٩٤٩ ، ص١٧٩ .

(٤٠) المصدر نفسه ، الجلسة (٣٠) في ٢٨ نيسان ١٩٤٩ ، ص٤٣٤ -٤٣٥ .

(٤١) محمد جواد الخطيب : ولد في كربلاء عام ١٩١٠ ، انتخب نائبا عن سوق الشيوخ في المجلس النيابي العراقي عام ١٩٥٠ ، توفي عام ١٩٩٥ .مير بصري ، المصدر السابق ، ص١٩٨ .

(٤٢) هم الفلسطينيون الذين هجروا من أرضهم في فلسطين إثر قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، سكنوا في مخيمات أو استقروا في مدن من الدول العربية المجاورة وخاصة سوريا ولبنان والأردن ، وحسب إحصائيات عام ١٩٥٥ بلغ عدد المسجلين في وكالة غوث اللاجئين ٨٧٥ ألف نسمة ٠ و٥٢ ألفا غير المسجلين و ١٢٧ ألفا غير اللاجئين أي الذين بقوا في أرضهم تحت الحكم الإسرائيلي ٠ينظر : سعد سعدي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨ ٠

(٤٣) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة (٣) في ٢٨ كانون الأول ١٩٥٠ ، ص٤٠ ٠

(٤٤) الأمير زيد : اصغر أنجال الملك حسين ملك الحجاز ، ولد في استانبول في ٢٨ شباط عام ١٨٩٨ ، تولى نيابة الملك فيصل الثاني في آب عام ١٩٥٠ ، كان سفيرا للعراق في لندن من ١٦ كانون الأول عام ١٩٤٦ إلى ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ، توفي في باريس في ١٨ تشرين الأول عام ١٩٧٠ ٠ ينظر : مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج١، لندن ، ٢٠٠٥ ، ص٥٧ ـ ٥٩ ٠

(٤٥) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة الأولى المشتركة لمجلس الأمة في ١كانون الأول عام ١٩٥١ ، ص١ ٠

(٤٦) رفيق السيد عيسى : انتخب نائبا عن لواء المنتفك في آذار عام ١٩٤٧ وأعيد انتخابه في حزيران عام ١٩٥٠ وحزيران ١٩٥٤ وأيار ١٩٥٨ ٠وانصرف بعد ثورة تموز ١٩٥٨ إلى المحاماة والأعمال الاقتصادية ، توفي في بغداد عام ١٩٩٨ ٠مير بصري ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٤٤٩ ٠

(٤٧) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ،الجلسة (٤٨) في ١اذار ١٩٥٢ ، ص٢٧٠ ٠

(٤٨) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ ، الجلسة (١٠) في ١كانون الثاني ١٩٥٥ ،ص١٧٩.١٨٠ ٠

(٤٩) توفيق الفكيكي : ولد في بغداد عام ١٩٠٠ ، التحق بكلية الحقوق ، مارس المحاماة مدة ، عمل في مجال الصحافة ، أصبح عضوا في مجلس النواب نائبا عن لواء المنتفك في الدورة الانتخابية الخامسة عشر ٠ ينظر : موسوعة أعلام العرب في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ج١، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٠، ص١٠٤ ٠

(٥٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ـ١٩٥٥ ، الجلسة (١٢) في ٣كانون الثاني ١٩٥٥ ، ص٢٠٦ ٠

(٥١) عقد ميثاق التعاون المشترك بين العراق وتركيا في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٥ ٠ للتفاصيل ، ينظر: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط٧ ، ج٩ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٢٢٠ ـ ٢٢١ ٠

(٥٢) عبد الغني الدللي : ولد في مدينة سوق الشيوخ عام ١٩١٤ ، عين أستاذا في كلية الحقوق ، أصبح نائبا عن لواء المنتفك في مجلس النواب في حزيران ١٩٥٤ وأيلول ١٩٥٤ ٠ فاضل جميل ، دليل لواء المنتفك ، ج٢، بغداد ، ١٩٤٩، ص٦٦ ٠

(٥٣) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ـ ١٩٥٥ ، الجلسة (٢١) في ٦ شباط ١٩٥٥ ،ص٤٥٥ـ٤٥٦ ٠

(٥٤) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، الجلسة (٨) في ٧ كانون الثاني ١٩٥٦ ، ص١٠٧-١٠٨ ٠

(٥٥) برهان الدين باش أعيان : ولد في مدينة البصرة عام ١٩١٥ ، انتخب نائبا في مجلس النواب ممثلا عن البصرة عام ١٩٤٩ ، وفي عام ١٩٥٥ أصبح وزيرا للخارجية وبقي إلى ٢٠ حزيران عام ١٩٥٧ ٠حميد المطبعي ، المصدر السابق ، ص٣٣ ٠

(٥٦) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، الجلسة (١٦) في ١٧ نيسان ١٩٥٧، ص٣٠٦ ٠

(٥٧) المصدر نفسه ، ص٣٠٦- ٣٠٧ ٠

(٥٨) عبد المجيد محمود : ولد في بغداد عام ١٩٠٩ ، أكمل دراسته في بيروت وأمريكا ، أصبح وزيرا للاقتصاد عام ١٩٥١ ، ووزيرا للمالية عام ١٩٥٤ ، انتخب نائبا عن لواء المنتفك في مجلس النواب العراقي في حزيران ١٩٥٤ ، وجدد انتخابه في أيلول ١٩٥٤ وأيار ١٩٥٨ ٠ حميد المطبعي ، المصدر السابق ، ص١٦٣ ٠

(٥٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ ، الجلسة (١٢) في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨ ، ص١٨٨. ١٨٩ ٠